الشاهد الشعريّ المجهول غير المقيس عليه في عصر الاحتجاج

أ.د. صباح عطيوي عبّود

الباحث. محمد مناضل عباس

جامعة بابل/ كليّة التربيّة للعلوم الإنسانيّة

The anonymous poetic witness is non- measured in the age of protest

Prof. Dr. Sabah Otaiwi Abbood

Researcher. Mohammed Munadhil Abbas

College of Education for Human Sciences\ Babylon University

Mhd_799@yahoo.com

Abstract:

The research focuses on the anonymous poetic evidence, which is non- measured by grammarians, especially the visualists, and attempts to find out why the grammatical grammar is not accepted, despite their reliance on the narrator's confidence criterion. We have decided to make a protest against the anonymous poetic witness that says two criteria:

1- Trust narrator.

2- The Arabic language should be similar in use, whether it is a Qoranic text or poetry or prose.

The normative dimension increases the power of protest in the anonymous witness, which can be adopted in the installation of the rule .

The research was limited to the evidence of Sibweh and Al-ferraa, because they represent the age , and they are the trustworthy who protested their words.

key words: Poetic evidence, anonymous, non- measured, acceptance criterion.

المقدمة

يركّز البحث في الشواهد الشعرية المجهولة القائل، غير المقيس عليها عند النحويين، ولاسيما البصريين، ويحاول البحث كشف سبب عدم قبول النحوي الشاهد الشعري، على الرغم من اعتمادهم معيار ثقة الراوي. وقد ارتأينا أن نجعل للاحتجاج بالشاهد الشعري المجهول القائل معيارين:

1/ ثقة الراوي.

2/ أن يكون في اللغة العربية ما يماثله في الاستعمال، سواء نصًّا قرآنيًّا كان أم شعرًا أم نثرًا.

وبهذين المعيارين تزيد قوة الاحتجاج في الشاهد المجهول القائل، ويمكن اعتماده في تثبيت القاعدة.

وقد اقتصر البحث على شواهد سيبويه والفراء، لأنهما يمثلان ذلك العصر، وهما من الثقات الذين احتُجّ بقولهم.

الكلمات المفتاحية: الشاهد الشعري، المجهول، غير المقيس، معيار القبول.

على الرغم من كثرة الشواهد الشعرية التي احتجّ بها النحويّون؛ لتثبيت قاعدة نحويّة، أو إلغاء استعمال لغويّ، لأنّه لم يُستعمل في الكلام العربي، أو استعماله نادر–بحسب قولهم– فإنّ هذه الشواهد التي وضعوها لا يمكن الركون إلى صحّتها، واعتمادها في النصوص، سواء المقيس عليها أم غير المقيس عليها؛ إذ إنّ ثمة شواهد مجهولة قاسوا عليها، ولا ينبغي لهم القياس عليها، وثمة شواهد لم يقيسوا عليها، وكان الأجدر بهم أن يقيسوا عليها. وفي هذا البحث سأوضح الشواهد الشعريّة المجهولة القائل غير المقيس عليها في عصر الاحتجاج، ومن هذه الشواهد:

1/ اجتماع نون الجمع والضمير عند الإضافة:

أنشد سيبويه والفراء في هذه المسألة [من الطويل]:

هُمُ القائِلُونَ الخَيْرَ والآمِرُونَهُ إذا مَا خَشَوا من مُحْدَثِ الأمرِ مُعْظَمَا

ذكره سيبويه في كتابه[1]، والفراء في معانيه[2]، وثعلب في مجالسه[3]، والزجاج في (معاني القرآن وإعرابه) [4]، والنحاس في (إعراب القرآن)[5]، وأبو علي الفارسي في (الحجة للقرّاء السبعة)[6]، وغيرهم من النحويّين، من غير أن ينسبوه إلى قائل[7]. ولم أعثر على قائله.

يستشهد النحويّون بهذا البيت على اجتماع نون الجمع مع الضمير– أي الإضافة إلى الضمير– في قوله: (الآمرونه)، وذهب أغلب النحويّين إلى امتناع الجمع بين (نون الجمع) و(الضمير)، وأجازوها في الشعر ضرورة[8]. واستشهدوا بالشاهد المذكور سابقًا، وقد صرّح السيرافيّ بأنّ سيبويه زعم أنّه مصنوع[9]، والواضح عندي أنّ سيبويه لم يزعم ذاك، وإنّما نَسَبَ الزعم إلى قوم مجهولين، إذ يقول: "وزعموا أنّه مصنوع"[10]، ولو كان متيقّنًا من صنعه لَمَا احتجّ به للمسألة، وذاك واضح في قوله: "والمظهر وإن كان يعاقب النون والتنوين فإنّه ليس كعلامة المضمر المتصل؛ لأنّه اسم ينفصل ويُبتَدأ، وليس كعلامة الإضمار، لأنّها في اللفظ كالنون والتنوين، فهي أقرب إليها من المظهر، اجتمع فيها هذا والمعاقبة"[11].

ومنهم من عدّ هذه (الهاء) هاء الوقف، وأجراها في الوصل مجراها في الوقف[12]. ونفى الفراء اجتماع النون والإضافة، وأوّله على المعنى، إذ يقول: "وربما غلط الشاعر فيذهب إلى المعنى، فيقول: (أنت ضاربني)، يتوهّم أنّه أراد (هل تضربني)، فيكون ذلك على غير صحّة"[13]. على حين صرّح النحّاس بفساد ما ذهب إليه الفراء، مؤكّدًا أنّ الشاهد لا يُعرف قائله، ولا حجّة فيه[14]. وتابعه الزمخشريّ[15]، وابن الحاجب[16]، وابن الأثير[17]، والسكاكيّ[18].

ونرى أنّه من الغريب أن يصرّح النحّاس بهذا، وقد احتجّ بشاهد مجهول القائل، مؤكّدًا قبوله والاحتجاج به للمسألة[19].

وجعل ابن يعيش إضافة اسم الفاعل المتضمّن نون الجمع إلى المضمر، كإضافة اسم الفاعل –وهو خالٍ من نون الجمع– إلى المضمر، فقد ساوى بين الحالتين، فقد ذكر: "أنّ ما فيه تنوينٌ، أو نونٌ يلزم إضافتُه، لأنّه لا سبيل إلى النصب؛ لأنّ النصب يكون بثُبوتِ التنوين، أو النونِ، نحوَ قولك: "ضاربٌ زيدًا"، و"ضاربان زيدًا"، ومع المضمر لا يثبُت التنوينُ ولا النونُ, لأنّ بينهما معاقبةً، فلا يجتمِع التنوينُ، أو النونُ مع المضمر، فلمّا لم يجتمعا معه؛ أُضيف اسمُ الفاعل إلى المضمر، ثمّ حُمل ما لم يكن فيه تنوينٌ أو نونٌ في الإضافة على ما هما فيه، ليكون البابُ على مِنهاج واحد، ولا يختلِف"[20]. وعلى الرغم من ذاك صرّح ابن يعيش في موضع آخر بأنّ الضمير بمنزلة النون والتنوين في الضعف والاتصال، وأكّد معاقبة الضمير إياهما[21]، واستنادًا إلى هذا الرأي رفض البغدادي

(1) ينظر: كتاب سيبويه: 188/1.
(2) ينظر: معاني القرآن(للفراء): 386/2، ورواية الفراء: (هم القائلونَ الخيرَ والفاعلونَه) .
(3) ينظر: مجالس ثعلب: 29.
(4) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 305/4.
(5) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 305/4، وإعراب القرآن(للنحاس): 285/3.
(6) ينظر: الحجة للقرّاء السبعة: 363/2.
(7) البديع في علم العربيّة: 298/1، وشرح المفصل: 134/2، 136، وشرح التسهيل: 84/3، وشرح الكافية(للرضي): 232/2، واللمحة في شرح الملحة: 793/2.
(8) ينظر: كتاب سيبويه: 187/1، ومعاني القرآن(للفراء): 386/2، ومعاني القرآن وإعرابه: 305/4، وشرح كتاب سيبويه: 44/2، والبديع في علم العربية: 298/1، وشرح المفصل: 134/2، وأمالي ابن الحاجب: 389/1-391، وضرائر الشعر: 27، وهمع الهوامع: 273/3، 282.
(9) ينظر: شرح كتاب سيبويه: 44/2.
(10) كتاب سيبويه: 188/1.
(11) كتاب سيبويه: 187/1.
(12) ينظر: شرح كتاب سيبويه: 195/1، والحجة للقراء السبعة: 363/2-364.
(13) معاني القرآن(للفراء): 386/2.
(14) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 386/2، وإعراب القرآن(للنحاس) 286/3.
(15) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: 116.
(16) ينظر: أمالي ابن الحاجب: 391/1.
(17) ينظر: البديع في علم العربية: 298/1.
(18) ينظر: مفتاح العلوم: 127/1.
(19) ينظر: إعراب القرآن (للنحاس): 32/3.
(20) شرح المفصل: 134/2.
(21) ينظر: شرح المفصل: 136/2.

اجتماعهما، معلّلًا إياه بأنّ "حكم الضمير يعاقب النون والتنوين؛ لأنّه بمنزلتهما في الضعف والاتصال، فهو معاقب لهما، إذ كان المظهر مع قوته وانفصاله يعاقبهما"[1]. والمعاقبة هي إمكانية إحلال عنصر لغوي محل عنصر لغوي آخر – مفردًا كان أم جملةً– وأخذ حكمه، وتكون المعاقبة في تقدير الحركة أو المحل الإعرابي[2].

وانفرد ابن مالك بجواز المسألة التي احتجّ بها النحويّون بعدّه الضمير مفعولًا به[3]. ويعّد أوّل من أجاز الشاهد الشعريّ؛ إذ إنّه لم يذهب إلى ما ذهب إليه النحويّون في باب إضافة المضمر إلى اسم الفاعل المتضمّن النون مع عدم حذف النون، فقد خرج من هذه الدائرة وجعل المسألة في باب (نصب الضمير باسم الفاعل العامل عمل فعله، لأنّه معرّف بـ(أل). وقد أوضح أنّ الضمير نائب عن الاسم الظاهر، فلا يُنسب إلى النائب ما لا يُنسب إلى المنسوب عنه[4].

وتنبغي الإشارة إلى أنّ اسم الفاعل يعمل في الاسم الظاهر فينصبه كقوله تعالى ﴿**وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ**﴾ الآية (162) من سورة النساء، وقوله تعالى ﴿**وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ**﴾ الآية (35) من سورة الأحزاب.

ونرى أنّ الحكم الذي أطلقه النحويّون –إضافة الضمير– لا يتفق مع الشاهد، لذا يكون الراجح رأيَ ابن مالك؛ إذ إنّ الضمير يؤتى به إيجازًا واختصارًا؛ لئلّا يتكرر اللفظ، ويطول الكلام، وإذا ما أنعمنا النظر في الشاهد الشعري اتّضح أن كلمة (الخيرَ) منصوبة باسم الفاعل المعرّف بـ(أل)، ولو تعاقبت كلمة (الخير) مع المضمر لكانت منصوبة أيضًا. وكذاك رواية الفراء: (هم القائلونَ الخيرَ والفاعلونَه) دليل على أنّ الضمير في موضع نصب، ولا يكون في موضع جرّ. لذا ندعو إلى تعديل المسألة، فتكون على النحو الآتي: (نصب الضمير باسم الفاعل المعرّف بأل).

إذ يمكن القول: إنّ الفعل (أمر) يتعدى بنفسه إلى مفعول واحد، وإلى مفعولين، بنفسه أو إنّ المفعول الثاني منصوب بنزع الخافض. فقد ورد الفعل (أمر) متعديًا في قوله تعالى ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُوَنِّيٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ ﴾ الآية (64) من سورة الزمر، فقد تعدّى الفعل (تأمر) إلى مفعول واحد وهو الضمير (الياء)، وهناك شواهد شعرية معروفة القائل تعدى فيها الفعل (أمر) إلى مفعولين، منها:

1/ قَول الحصين بن الْمُنْذر ليزِيد بن الْمُهلب وَالْحصين بن حيدة [من الطَّوِيل][5]:

أَمرتـــك أمـــرًا جَازِمًـــا فعصيتنـــي وَكَـــانَ من التَّوْفِيق قتـــل ابْن هَاشـــم

2/ قول العباس بن مرداس [من البسيط][6]:

أَمَرتُـــكَ الرُشدَ فَافعَـــل ما أُمِرتَ بِـــهِ فَقَـــد تَرَكتُـــكَ ذا مـــالٍ وَذا نَشَـــبِ

ويؤيّد هذا، أنّ اللغويّين ذكروا أنّ "العَرَبَ تَقُولُ أَمَرْتُك أن تَفْعَلَ ولِتَفْعَلَ وبِأَنْ تَفْعَلَ فمَنْ قالَ أَمَرْتُكَ بِأَنْ تَفْعَلَ فالباءُ للإلْصاقِ والمَعْنَى وَقَعَ الأَمْرُ بهذا الفِعْلِ ومَنْ قالَ أَمَرْتُكَ أَنْ تَفْعَلَ فعَلَى حَذْفِ الباءِ ومَنْ قالَ أَمَرْتُكَ لِتَفْعَلَ فقد أَخْبَرَنا بالعِلَّةِ التي لها وَقَع الأَمْرُ "[7].

أمّا ما يتعلّق بالشاهد المجهول الذي أنشده سيبويه والفراء، فهو مقبول لانطباق المعيارين عليه، وهما:

- إنّه صدر عن الثّقات، وهما: سيبويه، الذي قيل فيه: "إِمَامُ النَّحْوِ، حُجَّةُ العَرَبِ"[8]. والفراء، الذي ذكره ابن حبّان في كتابه الثقات[1]، وقيل إنّه "كان إماماً ثقة"[2].

(1) خزانة الأدب: 269/4.
(2) ينظر : الخلاصة النحوية : 34 ، والبيان في روائع القرآن : 151-152.
(3) ينظر: شرح التسهيل: 83/3-84.
(4) شرح التسهيل: 86/3.
(5) الفروق اللغوية (الفرق بين الدعاء والمسألة): 37.
(6) ديوانه: 45.
(7) لسان العرب (أمر): 27/4.
(8) سير أعلام النبلاء: 351/8.

- ورود ما يماثله في نصوص فصيحة موثّقة، مثل كلام العرب شعره ونثره، وورود إعمال اسم الفاعل في المظهر، يدلّ على جواز إعماله في المضمر؛ إذ إنّ المضمر يوجز الكلام ويختصره، لذا فلا مانع من قبول الشاهد الشعري المجهول والقياس عليه، بعد أن عُدّلت المسألة، واتضح أنّه وهْمٌ من النحويّين.

2/ دخول (يا) النداء على ما فيه (أل):

وفي هذا أنشد سيبويه [من الوافر]:

مِنْ أَجْلِكِ يَـا الَّتِـــي تَيَّمْتِ قَلْبِـــي وَأَنْتِ بَخِيلَـــةٌ بِالْـــوُدِّ عَنِّـــي

ذكره سيبويه في كتابه[3]، والمبرد في (المقتضب)[4]، والزجاج في (اللامات)[5]، وابن درستويه في (تصحيح الفصيح وشرحه)[6]، وغيرهم من النحويّين، ولم ينسبه أحد منهم إلى قائل معين[7]، ولم أعثر على قائله.

يستشهد النحويّون البصريّون بهذا البيت على دخول حرف النداء (يا) على الاسم المتضمّن .(أل)، وهو مرفوض عندهم، وصرّحوا بمنعه، وأنّه لا يُعتد به، باستثناء لفظ الجلالة، فقد أجازوا دخول (يا) النداء عليه فيُقال: (يا الله)[8].

وأوضح سيبويه أنّ الخليل علّل منعه المسألة في الشاهد الشعريّ بأنّ "كلّ اسم في النداء مرفوع معرفة"[9]، وشبهها سيبويه بلفظ الجلالة؛ إذ إنّ الألف واللام في لفظ الجلالة والاسم الموصول لازم غير منفصل[10]، وتابعه المبرّد[11]، وابن السرّاج[12].

وبيّن السيرافيّ علّة منع دخول (يا) النداء على الاسم المتضمّن (أل) بأنّ حرف النداء –إذا قصد المنادى– يفيد التعريف، و(أل) تعرّف الاسم، الأمر الذي يؤدي إلى اجتماع تعريفين على معرّف واحد، وهو غير جائز[13]. وبيّن أبو علي الفارسي أنّه يجوز دخول (يا) على ما فيه (أل) إذا ما سمّي به[14].

وذكر المبرد أنّ النحويّين أنشدوا شاهدًا آخر [من الرجز]:

فَيـا الغُلامَـــانِ اللَّذَانِ فَـــرّا إيَّـــاكُما أن تُكْسِبانـــا شَـــرّا

ولم يقبل المبرد هذا الشاهد وأكّد أنّه لا يصحّ إنشاده هكذا، ورواه بحذف الألف واللام: (فيا غلامان اللَّذَان فرّا)[15]، وتابعه ثلة من النحويّين[16].وصرّح غير واحد بأنّ هذه الشواهد من رواية الكوفيّين، ولم يروها نحويّو البصرة[17]، ويبدو لي أنّ هذا الرأي مجانب للصواب، إذ إنّ هناك شواهد كثيرة رواها البصريّون، ومنها هذا الشاهد، وأول من أنشده سيبويه، ولم يصرّح بقائله، ولو كان من رواية الكوفيّين لقال أنشد النحويّون.

---

(1) ينظر: الثقات لابن حبان (16299): 256/9.
(2) نزهة الألباء في طبقات الأدباء: 81.
(3) ينظر: كتاب سيبويه: 192/2.
(4) ينظر: المقتضب: 241/4.
(5) ينظر: اللامات: 53.
(6) ينظر: تصحيح الفصيح وشرحه: 459.
(7) ينظر: شرح كتاب سيبويه: 185/1، 224، والصحاح: 2480/6، والمفصل في صنعة الإعراب: 66، وأسرار العربية: 174، 175، والإنصاف في مسائل الخلاف(المسألة 46): 275/1،وشرح المفصل: 243/1، وضرائر الشعر: 169، وهمع الهوامع: 47/2.
(8) ينظر: كتاب سيبويه: 197/2، واللامات: 53، وشرح كتاب سيبويه: 224/1، والمفصل في صنعة الإعراب: 66، والإنصاف في مسائل الخلاف(المسألة 46): 275/1-276، وشرح المفصل: 342/1-344.
(9) كتاب سيبويه: 197/2.
(10) ينظر: كتاب سيبويه: 197/2.
(11) ينظر: المقتضب: 4/ 241، 243.
(12) ينظر: الأصول في النحو: 114/2.
(13) ينظر: شرح كتاب سيبويه: 185/1، 224.
(14) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: 152/3.
(15) ينظر: المقتضب: 243/4.
(16) ينظر: الأصول في النحو: 373/1، واللامات: 53، وشرح كتاب سيبويه: 185/1، 224، والإنصاف في مسائل الخلاف(المسألة 46): 274/1، 276، والبديع في علم العربية: 653/2، وشرح المفصل: 345/1.
(17) ينظر: اللامات: 53، والإنصاف في مسائل الخلاف(المسألة 46): 274/1، 276، وشرح التسهيل: 398/3.

ومذهب الكوفيّين في هذه المسألة هو جواز دخول (يا) النداء على الاسم المتضمّن (أل)؛ محتجّين على ذاك بما ورد من الشواهد الشعرية، وقاسوه على لفظ الجلالة (يا الله)[1]. والظاهر أنّ رأي سيبويه ورأيهم واحد في المسألة، بيد أنّ سيبويه اقتصر على الاسم الموصول فقط، أمّا الكوفيّون فقد وسّعوا في ذاك وأجازوه في الأسماء المعرَّفة بـ(أل) كالرجل وغيره.

وأوضح أبو البركات الأنباريّ أنّ الألف واللام في الشاهد الشعريّ:

مِنْ أَجْلِكِ يَـا الَّتِـــي تَيَّمْتِ قَلْبِـــي وَأَنْتِ بَخِيلَـــةٌ بِالْـــوُدِّ عَنِّـــي

ليستا للتعريف؛ إذ إنّ الاسم الموصول يتعرّف بصلته، و(أل) زائدة، لذا فجاز اجتماع (يا) النداء مع (أل)[2]. على حين لجأ إلى التقدير في قول الشاعر:

فَيـا الغُلامَـانِ اللَّذَانِ فَـــرّا إيَّـــاكُما أن تُكْسِبانـــا شَـــرّا

مبيّنًا أنّ الموصوف حُذف وقامت الصفة مقامه، أيّ: (فيا أيّها الغلامان)[3].

وعدّه الرضي شاذًّا، وعلى الرغم من شذوذه فإنّه يجيزه، معلّلًا إياه بلزوم اللام، إذ يقول: "شاذ ووجه جوازه مع الشذوذ لزوم اللام"[4].

نخلص إلى أنّ ما ذهب إليه النحويّون في تشبيه (أل) في الاسم الموصول) بـ(أل) الداخلة على لفظ الجلالة، غير مسوّغ، لأنّ لفظ الجلالة يمكن مجيؤه مجردًا من (أل) فيقال: إله، والمتعارف أنّ (أل) الداخلة عليه هي للتعظيم، أمّا الاسم الموصول فلا يمكن مجيؤه من دون (أل)، فهي أصلية فيه ولا تفيد تعريفًا أو تعظيمًا، ولا يمكن حملها على لفظ الجلالة البتة، فسقط القياس في ذاك، وكذلك سقطت علتهم باجتماع تعريفين على معرّف واحد.

أمّا قولهم إنّها وردت في السماع ففيه نظر؛ إذ إنّها لم ترد في نصّ عربيّ فصيح – القرآن أو السنة أو كلام العرب– وإنّما ورد من أشعار، لا يُعتد بها، فالبيتان الشعريّان – وإنْ وردا من الثقة، وهو سيبويه– ليس ثمة ما يعضُدُهما في اللغة، وما ذكره لا يمكن اعتماده. والمتتبع للنصوص الفصيحة يجد أنّ الاسم الموصول إذا ما سُبق بحرف نداء فلا بد من الإتيان بواسطة (أيّها)، نحو قوله تعالى ﴿**وَقَالُوا يَاأَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ**﴾ الآية(6) من سورة الحجر، وكذلك قوله تعالى ﴿**يَاأَيُّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا**﴾ الآية (7) من سورة التحريم، ﴿**قُلْ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ هَادُوا**﴾ الآية (6) من سورة الجمعة ﴿**يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا**﴾ الآية (104) من سورة البقرة، وقد وردت كثيرًا في القرآن الكريم، فلو جاز دخول حرف النداء على الاسم الموصول مباشرة لما جيء بالواسطة (أيّها) في كل موضع، والقرآن أفصح وأعرب من كلام العرب شعره ونثره.

ونرى أنّ ما ذهب إليه بعض النحويّين من جواز دخول حرف النداء على ما فيه (أل) إذا ما سمّي به، مردود أيضًا؛ لأنّه افتراض لا مسوغ له، ويمكن القول: إنّ (يا) النداء لا تدخل على الاسم المتضمّن (أل) عامّة، باستثناء لفظ الجلالة، إذ ما الفرق إذا كان اسمًا أو لا؟ فالنتيجة واحدة، فإذا جاز ما سمّي به جاز في غيره ممّا شاكله.

3/ العطف على الضمير المتصل:

أنشد سيبويه لمسألة العطف هذه [من البسيط]:

فاليومَ قَرَّبت تَهجُونَا وَتَشْتِمُنَا فاذهبْ فمَا بكَ والأيامِ من عجبٍ

أورده سيبويه في كتابه[1]، والزجاج في (معاني القرآن وإعرابه)[2]، وابن السرّاج في (الأصول في النحو)[3]، والنحاس في (إعراب القرآن)[4]، والسيرافي في شرحه كتاب سيبويه[5]، وابن جني في (اللمع)[6]، وابن بابشاذ في (شرح المقدمة المحسبة)[7]، وغيرهم وغيرهم من النحويّين، ولم ينسبه أحد منهم إلى قائل[8].

(1) ينظر: والإنصاف في مسائل الخلاف(المسألة 46): 1/274-275، وشرح التسهيل: 3/398،وهمع الهوامع: 2/46.
(2) ينظر: أسرار العربية: 175، والإنصاف في مسائل الخلاف(المسألة 46): 1/276.
(3) ينظر: أسرار العربية: 175، والإنصاف في مسائل الخلاف(المسألة 46): 1/276.
(4) شرح الكافية(للرضي): 1/383.

يستشهد النحويّون بهذا البيت على مجيء لفظة (الأيام) معطوفة على الضمير (الكاف) في قوله (بك) من دون إعادة الخافض، وقد ذهب أغلب نحويّي البصرة إلى منع العطف على الضمير المجرور إلّا بعد إعادة الخافض، سواء أ في الشعر كان أم في النثر، وعدّوه قبيحًا في النثر، وضرورة في الشعر، فلا يقاس عليه!!، إذ يقول سيبويه: "وممّا يقبح أن يشركه المظهر، علامةُ المضمَر المجرور، وذلك قولك: مررتُ بك وزيدٍ"[9]، ذاكرًا أنّه لا يحسن الإشراك بـ(فعلت، أو فعلتم) إلّا بضمير منفصل (أنت، أو أنتم)، وقد نسب هذا الرأي إلى الخليل[10]. غير أنّ سيبويه استدرك على ذاك جواز وروده في الشعر على الضرورة، إذ يقول: "وقد يجوز في الشعر أن تشرك بين الظاهر والمضمر على المرفوع أو المجرور إذا اضطرّ الشاعر"[11]، واحتجّ بالشاهد المذكور سابقًا. وتابعه جلّ النحويّين[12]. وأثبت السيرافيّ كثرة وروده في الشعر بقوله: "وقد جاء في الشعر عطف الظاهر المجرور على المضمر في أبيات كثيرة"[13].

أمّا نحويّو الكوفة فقد أجازوا العطف على الضمير المجرور، مستدلّين على ذاك بقراءة حمزة قوله تعالى﴿ **وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ** ﴾ الآية (217) من سورة البقرة، بخفض (المسجد) عطفًا على (الهاء) في (به)، وقوله تعالى﴿ **وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ** ﴾الآية (1) من سورة النساء، بخفض (الأرحام) عطفًا على (الهاء) في قوله (به). وقوله تعالى﴿ **وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ** ﴾ من الآية (127) من سورة النساء، بعطف (ما) على الضمير المجرور في قوله (فيهن)، وقوله تعالى ﴿**لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ** ﴾ الآية (162) من سورة النساء. بخفض (المقيمين) عطفًا على الكاف في (إليك) أو (قبلك)، وغيرها كثير[14]. وتابعهم ابن مالك، محتجّا بقول النبيّ(صلى الله عليه وآله وسلم): "إنما مَثَلكم واليهودِ والنصارى" بالجرّ[15]. والحقيقة أنّ هذا الشاهد ورد بالرفع "إِنَّمَا مَثَلُكُمْ وَاليَهُودُ وَالنَّصَارَى كَرَجُلٍ اسْتَعْمَلَ عُمَّالًا "[16]، فاحتجاجه مرفوض، والأظهر احتجاجه بقول الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام): "كُنْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَفَعَلْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَانْطَلَقْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ"[17]، وقول عمر(رض): "إِنِّي كُنْتُ وَجَارٌ لِي مِنَ الأَنْصَارِ فِي بَنِي أُمَيَّةَ بْنِ زَيْدٍ"[18]. وهذه شواهد نثرية وردت عن لسان فصيح. وكذاك شواهده في الشعر كثيرة، منها:

- أنشد سيبويه شاهدًا مجهولًا [من الخفيف][19]:

قلتُ إذْ أقبلتْ وزُهْرٌ تَهادى كنعاجِ المَلا تعسّفْنَ رَمْلاَ

---

(1) ينظر: كتاب سيبويه: 383/2.
(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 7/2.
(3) ينظر: الأصول في النحو: 119/2.
(4) ينظر: إعراب القرآن (للنحاس): 197/1.
(5) ينظر: شرح كتاب سيبويه (للسيرافي): 142/3، 146.
(6) ينظر: اللمع في العربية: 97.
(7) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: 430/2.
(8) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة 65): 380/2،وشرح المفصل: 282/2، 284، وشرح التسهيل: 376/3، وشرح الكافية(للرضي): 336/2، وهمع الهوامع: 439/1، 3/ 221.
(9) كتاب سيبويه: 381/2.
(10) ينظر: كتاب سيبويه: 382/2.
(11) كتاب سيبويه: 382/2.
(12) ينظر: الأصول في النحو: 119/2، ومعاني القرآن وإعرابه: 7/2، وإعراب القرآن (للنحاس): 179/1، وشرح كتاب سيبويه: 124/3، واللمع في العربية: 97/1، والإنصاف في مسائل الخلاف(المسألة 65): 380/2، وشرح المفصل: 282/2-284، وشرح الكافية(للرضي): 336/2، وضرائر الشعر: 147.
(13) شرح كتاب سيبويه: 145/3.
(14) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف(المسألة 65): 379/2.
(15) ينظر: شرح التسهيل: 376/3.
(16) صحيح البخاري(2269): 90/3.
(17) صحيح البخاري (3677): 9/5. وينظر: شرح التسهيل: 374/3.
(18) صحيح البخاري (2468): 133/3. وينظر: شرح التسهيل: 374/3.
(19) كتاب سيبويه: 379/2.

إذ عطف (زهرٌ) على الضمير المستتر (هي) في قوله (أقبلتْ).

- أنشد الفراء قول مسكين الدراميّ [من الطويل][1]:

تُعَلَّقُ في مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفُنَا ومَا بَيْنَها والْكَعْبِ غُوطٌ نَفَانِفُ

فقد عطف (الكعب) على الضمير (الهاء) في قوله (بينها).

- أنشد الفراء [من الكامل][2]:

هَلَّا سألت بِذِي الجَمَاجِمِ عَنْهُمُ وأبي نُعَيْمٍ ذي اللِّوَاء المُحْرِق

فالشاهد فيه عطف (أبي نعيم) على الضمير (هم) في قوله (عنهم).

وعلى الرغم ممّا ذكره الكوفيّون فإنّ ابن الأنباريّ ردّ آراءهم مؤيّدًا رأي البصريّين، موضّحًا أنّه لا يسلّم بآية أو بيت شعر!!، وقد وجّه كل شاهد منها توجيهًا آخر، مؤوّلًا إياها على الحذف والتقدير، أو الجرّ على القسم، أو الجرّ عطفًا على اسم ظاهر متقدّم، لا على الضمير المجرور[3]. وتابعه ابن الخباز[4]. وأيّد الرضي رأي البصريّين، رادًّا رأي الكوفيّين بقوله: "وهذا الذي ذكرنا –أعني لزوم إعادة الجار في حال السعة والاختيار– مذهب البصريين، ويجوز عندهم تركها اضطرارًا ... وأجاز الكوفيون ترك الإعادة في حال السعة مستدلين بالأشعار، ولا دليل فيها، إذ الضرورة حاملة عليه، ولا خلاف معها"[5].

وذهب أحد المحدثين إلى قبول العطف على الضمير المجرور– مؤيّدًا الكوفيّين– مستدلًّا بقراءة حمزة، وقول مسكين الدراميّ، بيد أنّه رفضها فيما أنشده سيبويه؛ لأنّ الشاهد مجهول القائل، ورفض ما شابهه من الأبيات المجهولة القائل[6].

وتنبغي الإشارة إلى أنّ الشاهد الأوّل الذي احتجّ به سيبويه – وهو مجهول عند النحويّين– معروفٌ قائله، وهو عمرو بن معدي كرب الزبيديّ، وقد أثبتت ذاك الدراسات الحديثة[7]. فالشاهد المرويّ عن ثقة لا يمكن البتّ بأنّ قائله مجهول، فلعلّه معروف عند من احتجّ به، مجهول عند غيره ممّن أتى بعده. وهذا ما دعانا – في توثيق المسائل النحويّة وقبول الشاهد المجهول– إلى اعتماد معيارين لا واحد.

والملاحظ أنّ البصريّين يمنعون تثبيت القاعدة على الرغم من تصريحهم بورودها في النثر والشعر، وكذاك إنشاد الأبيات الشعريّة، أمّا الآيات الكريمة –وإن كانت تحتمل أكثر من وجه إعرابيّ– فإنّ معناها يقبل العطف على الضمير المجرور، إذ إنّه وجه من الأوجه المحتملة.

نخلص ممّا تقدّم إلى أنّ العطف على الضمير المجرور وارد في كلام العرب، وهو كُثر، وأكّد الدكتور أحمد مكّي الأنصاري أنّ ما ذُكر من آيات وشواهد في هذه المسألة يجعلنا نطمئن إلى تعديل القاعدة النحوية، لتكون قائمة على جواز عطف الظاهر على الضمير المجرور من دون إعادة حرف الجر، مؤيّدًا رأي ابن مالك[8].

وننتهي إلى أنّ ما احتجّ به النحويّون من شواهد مجهولة في عصر الاحتجاج مقبولة؛ لقبولها المعيارين:

- إنّه صدر عن الثّقات، وهو: سيبويه، الذي قيل فيه: "إنه أثبتُ مَن حمل عن الخليل بن أحمد"[9]. ولقد أثبتت الدراسات الحديثة أن شاهد سيبويه الأوّل معروف القائل، وليس مجهولًا، كما ظنّه أغلب النحويّين.

(1) معاني القرآن(للفراء): 86/2.
(2) معاني القرآن(للفراء): 86/2.
(3) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 382/2-387.
(4) ينظر: توجيه اللمع: 294-295.
(5) شرح الكافية(للرضي): 336/2.
(6) ينظر: شواهد النحو الشعريّة: 707. كثيرٌ من المحدثين يجيزون العطف على الضمير المتصل، لكن أردت هنا بيان احتجاج أحد المحدثين بالشاهد المجهول وموقفه منه.
(7) شعر عمرو بن معدي كرب (الملحق): 197.
(8) ينظر: نظرية النحو القرآني: 77.
(9) طبقات النحويين واللغويين: 67.

- هناك شواهد قرآنية وشعريّة ونثريّة فصيحة ماثلت الشواهد المجهولة، فلا مانع من اعتمادها والاحتجاج بها.

4/ دخول (اللام) في خبر الناسخ (لكنّ)

أنشد الفراء في ذاك قول الشاعر [شطر من الطويل]:

"**ولكنَّني مِنْ حُبِّها لَكَمِيْدُ**"

أورده شطرًا مفردًا في (معاني القرآن)[1]، وأورده النحاس في (أعراب القرآن)[2]، وابن جني في (سر صناعة الإعراب)[3]، والباقولي في (إعراب القرآن)[4]، وأبو البركات الأنباري في (الإنصاف)[5]، ورُوِي هذا الشطر رواية أخرى، هي (ولكنَّني مِنْ حُبِّها لَعَمِيْدُ)[6]، وقد ورد في شرح المفصل بيتًا كاملًا[7]:

[يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيلَى عَوَاذِلِي] ولكنَّني مِنْ حُبِّها لَعَمِيْدُ

يحتجّ النحويّون بهذا البيت على دخول (اللام) في خبر الناسخ (لكن)، وقد ذهب أكثر النحويّين –لا سيّما البصريّين– إلى عدم جواز دخول (اللّام) في خبر(لكنّ)،؛ معلّلين ذاك بأنّ هذه (اللّام) إمّا أن تكون تأكيدًا أو قسمًا، ولا ترد إلّا مع (إنّ)؛ لاتفاقهما في المعنى من جهة التأكيد، وفي القسم من جهة وقوع (إنّ) جوابًا للقسم، وهذا لا يكون مع (لكنّ)[8]. وعدّه ابن جني شاذًّا[9]، وتابعة ابن برهان[10].

وأجاز الكوفيّون دخول (اللّام) في خبر (لكنّ)، بدليلين: أحدهما نقلي، استنادًا إلى ما أنشده الفراء، والآخر قياسي، استنادًا إلى أنّ الأصل هو (إنّ) ثُمَّ زيدت عليها (لام) و(كاف) فصارت حرفًا واحدًا[11]. ومن النحويّين من أوّلها بأنّ لفظة (لكنْ) في الأصل مركبة من (إنّ)، والتقدير: ولكنْ إنّني، ثمّ حُذفت الهمزة تخفيفًا، وحُذفت نون (لكن) لثقل اجتماع الأمثال، أو أدغمت مع ما بعدها – كما هو الحال مع (لكنّا) المكوّنة من (لكن) و(أنا)– واستنادًا إلى ذاك فـ(اللّام) لا تزاد إلّا مع (إنّ)[12]. إذ نقل ابن هشام رأي الكوفيّين بقوله: "وعن الكوفيين أنه ينقاس في خبر لكنّ، وليس ذلك بمرضي، لأن المبرد قاس على نادر قابل للتأويل على الزيادة، والكوفيون قاسوا على بيت لا يعرف قائله، ولا تتمته، ولا نظيره، مع احتماله للتأويل على الزيادة، أو على أنّ الأصل: لكنْ أنّي، ثم حذفت الهمزة تخفيفاً، ونون (لكنْ) لالتقاء الساكنين، أو لاجتماع الأمثال، فاللام إنما هي داخلة في خبر (أنّ)"[13]. ويبدو أنّ في هذا المذهب تعسّفًا وتكلّفًا لا حاجة لهما.

وأجاز ابن يعيش دخول (لام الابتداء) في خبر (إنّ)؛ لاتّفاقهما في المعنى، وهو التأكيد، وأنّها لم تُغيِّر معنى الابتداء[14]، وعلى الرغم من ذاك رفض دخول (لام الابتداء) في خبر (لكنّ)، معلّلًا ذاك بأنّ اللام هنا تحدث استدراكًا، وقد عدّ الشاهد شاذًا قليلًا[15].

(1) ينظر: معاني القرآن(للفراء): 465/1.
(2) ينظر: إعراب القرآن(للنحاس): 149/2.
(3) ينظر: سر صناعة الإعراب: 58/2.
(4) ينظر: إعراب القرآن(للباقوليّ): 207/1، 771/2،
(5) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة 25): 169/1.
(6) تهذيب اللغة: 139/10، والمفصل في صنعة الإعراب: 392، والبديع في علم العربية: 544/1، واللباب في علل البناء والإعراب: 127/1، وضرائر الشعر: 59، وشرح التسهيل: 29/2، وشرح الكافية (للرضي): 363/4.
(7) شرح المفصل: 532/4. الظاهر أنّه من صنع المحقق. وكذلك ورد في: تخليص الشواهد: 357.
(8) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 169/1، 173، والبديع في علم العربية: 455/1، وشرح المفصّل: 532/4 وما بعدها، وشرح التسهيل: 29/2.
(9) ينظر: سر صناعة الإعراب: 57/2-58.
(10) ينظر: شرح اللمع(لابن برهان): 87/1.
(11) ينظر: معاني القرآن(للفراء): 465/1، وإعراب القرآن(للنحاس): 149/2، والإنصاف في مسائل الخلاف(المسألة 25): 170/1، واللباب في علل البناء والإعراب: 218/1، وشرح المفصل: 534/4.
(12) ينظر: اللامات: 158، والبديع في علم العربية: 544/1، وشرح المفصل: 534/4.
(13) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: 358-359.
(14) ينظر: شرح المفصل: 534/4.
(15) ينظر: شرح المفصل: 534/4.

وصرّح ابن النحاس في (التعليقة) بأنّ هذا البيت "لا يُعرَف قائله، ولا أوّله، ولم يُذكَر فيه إلّا هذا، ولم ينشده أحدٌ ممّن وُثِّق في اللغة، ولا عُزي إلى مشهور بالضبط والإتقان، وفي ذلك ما فيه، ثم إنّه لو صححناه، لا حجة فيه"[1]. وتابعه ابن مالك، فقد ذكر أنّه لا حجّة فيه؛ لأنّه مجهول، ولا يُعرف له تمام، ولا راوٍ عدل يقول سمعته ممّن يُوثَق بعربيته[2]. ومن الغريب أن يرفض ابنُ مالك الشاهدَ بحجّة أنّه مجهول، ولا يُعرف قائله، وقد أورد في مظانه كثيرًا من الشواهد المجهولة التي لم تسمعْ إلّا منه، ويثبت القاعدة النحويّة استنادًا لشواهده!! وردّ أبو حيان رأي ابن مالك بأنّ الشاهد قول بعض العرب، و"متى رُوي أنه من كلام العرب فليس من شرطه تعيين قائله. وأما كونه لا تتمة له فلا يقدح به؛ لأنه إنّما وقع الاعتناء بمكان الشاهد، فلا حاجة إلى معرفة ما قبله ولا ما بعده إذ لا شاهد فيه. وأما قوله "ولا عدل يقول: سمعته ممن يوثق بعربيته" فكفي بذلك نقل الكوفيين أو الفراء وإنشادهم إياه عن العرب"[3]. وهو رأي حسن. وإنّي لأعجب من قول ابن مالك إنّه لم يروه عدل ثقة، وقد رواه الفراء ويكفي ذلك ثقة وعدلًا.

وذهب أبو البركات الأنباري إلى أنّ الشاهد "شاذ لا يؤخذ به لقلّته وشذوذه، ولهذا لا يكاد يعرف له نظير في كلام العرب وأشعارهم، ولو كان قياسًا مطردًا لكان ينبغي أن يكثر في كلامهم وأشعارهم، كما جاء في خبر إنَّ، وفي عدم ذلك دليل على أنه شاذ لا يقاس عليه"[4]. وتابعه السيوطي[5].

وأكّد العكبريّ عدم جواز دخول (اللّام) في خبر (لكنّ)، مبيّنًا أنّه لم يرد في القرآن الكريم أو في اختيار كلام العرب، وأنّ وروده في الشعر ضرورة لا يقاس عليه. هذا أوّلًا، وأنّ (اللّام) لو جازت مع (لكنّ) لتقدمت عليها؛ لأنّ موضعها صدر الجملة، وإنّما أُخرت مع (إنّ)؛ لئلّا يتوالى حرفا تأكيد، و(لكنّ) ليست للتوكيد. هذا ثانيًا[6]. وأوضح الشاطبيّ أنّه لم يوجد منه إلّا هذا الشطر، واستدلّ على ذاك أنّه مهجور عند العرب[7].وردّ البغداديّ قول جمهور النحويّين بقوله عن الشاهد: " إن صدر عن ثقة فيُقبَل، وإلّا فلا"[8]، وأيّده أحد المحدثين[9].ومن المحدثين من تابع جمهور النحويّين في رفض الشاهد الشعري والاحتجاج به، إذ ذكر سعيد الأفغاني أنّه ساقط لا تُبنى عليه قاعدة؛ لأنّه مجهول، ولا يُعرَف له أوّل[10].

وذهب باحث آخر مذهب الكوفيّين في جواز دخول (اللام) في خبر (لكنّ) واستند في ذاك إلى مبدأين: الأوّل: حمل الفرع على الأصل، فتكون (لكنّ) فرعًا، و(إنّ) الأصل. والثاني: حمل النظير على النظير، و(لكنّ) نظير (إنّ) في العمل وزيادة الحروف[11].

وتنبغي الإشارة إلى أنّ(اللّام) دخلت على خبر نواسخ أخرى مثل (أمسى)، و(ما زال)، ومن أمثلتها:

- قول كثير عزّة [من الطويل][12]:

وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُن أنْ عَرَفْتُهَا لَكَالهَائِمِ المَقْصِي بكلِّ سَبِيـــــلِ

- أنشد ثعلب [من البسيط][13]:

مَرّوا عُجالَى فقالوا كَيْفَ صاحبُكم فقال الذي سَألُوا أمْسَى لمَجهودَا

وهذه الشواهد وردت عن الثقات.

(1) التعليقة على المقرب: 220.
(2) ينظر: شرح التسهيل: 29/2.
(3) التذييل والتكميل: 117/5-118.
(4) الإنصاف في مسائل الخلاف(المسألة 25): 173/1.
(5) ينظر: الاقتراح في أصول النحو: 124.
(6) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: 217/1-218.
(7) ينظر: المقاصد الشافية: 346/2.
(8) خزانة الأدب: 16/1.
(9) ينظر: الشاهد النحوي الشعري المجهول في شرح ابن عقيل (بحث): 2281.
(10) ينظر: الموجز في قواعد العربية: 6.
(11) الشاهد الشعريّ النحويّ عند الفراء(رسالة ماجستير): 69.
(12) شرح الكافية الشافية: 493/1.
(13) الخصائص: 285/2.

والظاهر عندي أنّ دخول (اللّام) على خبر الناسخ جائز في اللغة، سواء مع (لكنّ) كان أم (أمسى) أم (ما زال)، استنادًا إلى الأشعار التي رُويت عن الثقات، ونحتجّ للمسألة بشاهدين نثريّين لا نظُنُّ أحدًا ذكرهما من قبلُ، وهذان الشاهدان وردَا عن لسانين فصيحَين، وهما ممّن يوثق بعربيّتهما، وهما:

- قول علي ابن أبي طالب (عليهما السلام) عن لسان النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم): " إلّا أنّك لست بنبيّ، ولكنّك لوزير"[1].
- قول ابن عمر بن الخطاب عن لسان أبيه (رض): "لَكِنِّي أَنَا، وَالَّذِي نَفْسُ عُمَرَ بِيَدِهِ، لَوَدِدْتُ أَنَّ ذَلِكَ بَرَدَ لَنَا"[2].

وبعد هذين النصّين تُدحَضُ الآراء الرافضة لمسألة دخول (اللّام) في خبر (لكنّ)، ويُرَدّ قولهم: إنّ ذاك لم يرد في كلام العرب، ولم يقل به ممّن يُوثَق بعربيّته، لذا يكون الشاهد المجهول مقبولًا عندي؛ لقبوله المعيارين:

1/ إنّه مروي عن الثقة، وهو الفراء، الذي ذكره ابن حبّان في كتابه الثقات[3]، وقيل فيه: "كان إماماً ثقة"[4].

2/ إنّ المسألة واردة في كلام العرب، النثر والشعر، فلا مانع من الاحتجاج بالشواهد الشعريّة والنثريّة، والقياس عليها.

خلاصة البحث

اعتمد النحويّون المتأخرون على شواهد سيبويه غير المنسوبة في الاحتجاج للشواهد المقيس عليها، لصدورها من ثقة، لكنهم يرفضون شواهد الكوفيّين، معلّلين ذاك بأنّ ما يروونه غير موثّق، ولا يُعرف قائله، وقد أثبتنا بالنصوص الموثّقة أنّ شواهد الكوفيّين صدرت من الثقات، بشهادة علماء التراجم، وثمّة ما يماثلها في الكلام العربيّ شعرًا ونثرًا. والكوفيّون وسّعوا اللغة من غير أن يخرجوا عن قواعدها، ووضعوا القواعد استنادًا إلى الاستعمال اللغوي، وإذا قيل إنّهم يعتمدون على شاهد واحد لبيان المسألة، ووضع القاعدة فإنّ ذاك واضح عند سيبويه وغيره من نحويي البصرة، إذ وضعوا جزءًا من قواعدهم معتمدين على شاهد واحد، مجهول القائل. وقد تمكّنّا من تأيّيد صحّة أغلب شواهد الكوفيّين بما عثرنا عليه من نصوص قرآنية، وشعريّة ونثريّة فصيحة، موثّقة، الأمر الذي أدى إلى تأكيد قواعدهم، والتصريح بأنّ ما ذهب إليه المتأخرون المؤيّدون الذهب البصري غير مسوّغ.

وتجدر الإشارة إلى أنّ النحويّين اتخذوا وصف الشعر بالشذوذ أو الضرورة مخرجًا لموافقة الشاهد قواعدهم النحوية أو مخالفة القواعد؛ ليبرز النحوي من طريقها.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

📖 أسرار العربية: أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، كمال الدين الأنباري(577هـ)، تح: محمد بهجة البيطار وعاصم بهجة البيطار، ط2، دار البشائر– دمشق، 2004م.

📖 الأصول في النحو: أبو بكر، محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (316هـ)، تح: د.عبد الحسين الفتلي، ط4، مؤسسة الرسالة – بيروت، 1999م.

📖 إعراب القرآن: أبو جعفر، أحمد بن محمد بن اسماعيل النحاس(338هـ)، تح: د. زهير غازي زاهد، ط2، عالم الكتب – القاهرة، 1985م.

📖 إعراب القرآن المنسوب للزجاج، علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأَصْفهاني الباقولي (543هـ)، تح: إبراهيم الإبياري، ط4، دار الكتاب المصري – القاهرة ودار الكتب اللبنانية – بيروت، 1420هـ.

📖 الاقتراح في أصول النحو وجدله: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (911هـ)، تح: د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح) ط1، دار القلم– دمشق، 1989م .

(1) شرح نهج البلاغة(لابن أبي الحديد): 138/13.
(2) صحيح البخاري(3915): 63/5.
(3) الثقات لابن حبان (16299): 256/9.
(4) نزهة الألباء في طبقات الأدباء: 81.

- أمالي ابن الحاجب: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (646هـ)، تح: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت، 1989م.
- البديع في علم العربيّة: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (606 هـ)، تح: د. فتحي أحمد علي الدين، ط1، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1420هـ.
- البيان في روائع القرآن: د. تمّام حسان، ط1، عالم الكتب– بيروت، 1993م.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (761 هـ)، تح: د. عباس مصطفى الصالحي، ط1، دار الكتاب العربي، 1986م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الأندلسي، تح: أ.د. حسن هنداوي، ط1، دار القلم– دمشق، 1998م.
- تصحيح الفصيح وشرحه: أَبُو محمد، عبد الله بن جعفر بن محمد بن دُرُسْتَوَيْه ابن المرزبان (347هـ)، تح: د. محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – القاهرة، 1998م.
- التعليقة على كتاب سيبويه: أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار الفارسي(377هـ)، تح: د. عوض بن حمد القوزي، ط1، دار المعارف– القاهرة، 1991م.
- التعليقة على المقرب: الإمام بهاء الدين، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الحلبيّ الشافعيّ، المعروف بـ(ابن النحّاس) (698هـ)، تح: د. جميل عبد الله عويضة، ط1، وزارة الثقافة– عمّان، 2004م.
- تهذيب اللغة: أبو منصور، محمد بن أحمد الأزهري الهروي(370هـ)، تح: محمد عوض مرعب، ط1، دار إحياء التراث العربي – بيروت، 2001م.
- توجيه اللمع: أحمد بن الحسين بن الخباز، تح: أ. د. فايز زكي محمد دياب، ط2، دار السلام – القاهرة، 2007م.
- الثقات: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (354هـ)، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، ط1، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن– الهند، 1973م.
- الحجة للقرّاء السبعة: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (377هـ)، تح: بدر الدين قهوجي – بشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، ط2، دار المأمون للتراث – دمشق / بيروت، 1993م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي (1093هـ)، تح: عبد السلام هارون، ط4، مكتبة الخانجي– القاهرة، 1997م.
- الخصائص: أبو الفتح، عثمان بن جني (392هـ)، تح: محمد علي النجار، ط2، عالم الكتب– بيروت، 2010م.
- الخلاصة النحوية: د. تمّام حسان، ط2، عالم الكتب– القاهرة، 2005م.
- ديوان العباس بن مرداس: تح: د. يحيى الجبوريّ، ط1، مؤسسة الرسالة– بيروت، 1991م.
- سر صناعة الإعراب: أبو الفتح، عثمان بن جني، تح: د. حسن هنداوي، ط2، دار القلم– دمشق، 1993م.
- سير أعلام النبلاء: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (748هـ)، تح: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، ط3، مؤسسة الرسالة، 1985م.
- شرح التسهيل: جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجيّاني الاندلسي، ابن مالك، تح: عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، ط1، دار هجر – القاهرة، 1990م.
- شرح الرضي المعروف شرح كافية ابن الحاجب: رضي الدين الاستراباذي(686هـ)، تح: يوسف حسن عمر، ط1، مكتبة بارسا – طهران، 2010م.

- شرح الكافية الشافية: أبو عبد لله جمال الدين محمد بن عبد الله بن ماك الطائي الجيّاني، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، ط1، دار المأمون – الرياض، د.ت.
- شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي، الحسن بن عبد الله بن المرزبان(368هـ)، تح: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، ط1، دار الكتب العلمية– بيروت، 2008م.
- شرح اللمع: ابن برهان العكبري(456هـ)، تح: د. فائز فارس، ط1، الكويت، 1984م.
- شرح المفصل: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (643هـ)، تح: أ.د إبراهيم محمد عبد الله، ط1، دار سعد الدين – القاهرة، 2013م.
- شرح المقدمة المحسبة: طاهر بن أحمد بن بابشاذ (469هـ)، تح: خالد عبد الكريم، د.ط، المطبعة العصرية – الكويت، 1977م.
- شرح نهج البلاغة: ابن أبي الحديد، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، مؤسسة الصفاء– بيروت، 2012م.
- شعر عمرو بن معدي كرب: جمعه ونسّقه: مطاع الطرابيشيّ، ط2، دار الفكر– دمشق، 1985م.
- شواهد النحو الشعرية: د. فيصل صفا، ط1، عالم الكتب الحديث– عمّان، 2012م.
- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية): أبو نصر، اسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (393هـ)، تح: أحمد عبد الغفور عطار، ط4، دار العلم للملايين– بيروت، 1987م.
- صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي(256هـ)، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط1، دار طوق النجاة، 1422هـ.
- ضرائر الشعر: علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (669هـ)، تح: السيد إبراهيم محمد، ط1، دار الأندلس، 1980م.
- طبقات النحويين واللغويين: أبو بكر، محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، (379هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف.
- الفروق اللغوية: أبو هلال، الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري(400هـ)، علّق عليه ووضع حواشيه: محمد باسل عيون السود،ط2، دار الكتب العلمية– بيروت، 2000م.
- كتاب سيبويه: أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي الملقب بسيبويه (180هـ)، تح: عبد السلام هارون، ط3، مكتبة الخانجي – القاهرة، 1988م.
- اللامات: أبو القاسم، عبد الرحمن بن اسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، تح: د. مازن المبارك، ط2، دار الفكر – دمشق، 1985م.
- اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء، عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين، تح: عبد الإله النبهان، ط1، دار الفكر – دمشق، 1995م.
- لسان العرب: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين بن منظور الأنصاري (711هـ)، ط3، دار صادر– بيروت، 1414هـ.
- اللمحة في شرح الملحة: أبو عبد الله شمس الدين، محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، المعروف بابن الصائغ(720هـ)، تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط1، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية– الرياض، 2004م.
- اللمع في العربية: أبو الفتح، عثمان بن جني الموصلي، تح: د. سميح أبو مُغلي، ط1، دار مجدلاوي– عمّان، 1988م.
- مجالس ثعلب: أبو العباس، أحمد بن يحيى المعروف بـ(ثعلب) (291هـ)، تح: عبد السلام هارون، د.ط، دار المعارف– القاهرة، 1960م.

- معاني القرآن: أبو زكريا، يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء(207هـ)، تح: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار، ط3، دار الكتب المصرية- القاهرة، 2001م.
- معاني القرآن وإعرابه: أبو اسحاق، إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج(311هـ)، تح: عبد الجليل عبده شلبي، ط1، عالم الكتب- بيروت، 1988م.
- مفتاح العلوم: يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب (626هـ)، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، ط2، دار الكتب العلمية- بيروت، 1987 م.
- المفصل في صنعة الإعراب: أبو القاسم، محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله، تح: د. علي بو ملحم، ط3، مكتبة الهلال- بيروت، 1993م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (790هـ)، تح: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، د. محمد إبراهيم البنا وآخرون، ط1، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، 2007 م.
- المقتضب: أبو العباس، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي المعروف بالمبرد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، ط3، الأهرام- القاهرة، 1994.
- الموجز في قواعد اللغة العربية: سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني، دار الفكر-بيروت،2003م.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (577هـ)، تح: إبراهيم السامرائي، ط3، مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن، 1985م.
- نظرية النحو القرآني: د. أحمد مكّي الأنصاري، ط1، 1984م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (911هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – القاهرة.

الرسائل والأطاريح:

- الشاهد الشعريّ النحويّ عند الفراء(207) في كتابه (معاني القرآن)- دراسة نحوية: عبد الهادي كاظم كريم الحربي، رسالة ماجستير- جامعة بابل/ كلية التربية للعلوم الإنسانية، 2005م.

البحوث والدوريات:

- الشاهد النحوي الشعري المجهول في شرح ابن عقيل في بابي الابتداء ونواسخه وأثره في القاعدة النحوية: م.م سرى طاهر الجبوري، مجلة الأستاذ، العدد (200)، 1433هـ-2012م.